

إسهامات وظيفة التدقيق الداخلي في تفعيل مبادئ الحوكمة المصرفية-دراسة حالة بنك وكالة برج بوعريج-BADR الفلاحة والتنمية الريفية

The contributions of the internal audit function in activating the principles of banking governance - The case of BADR agency Bordj Bou Arreridj-

دلالة سارة¹، بن حميدة هشام²

¹ جامعة بومرداس مخبر ALPEC (الجزائر)، s.delaldja@univ-boumerdes.dz

² جامعة بومرداس مخبر ALPEC (الجزائر)، benhhamida.hichem@univ-boumerdes.dz

تاريخ النشر: 15/09/2021

تاريخ القبول: 15/08/2021

تاريخ الاستلام: 11/07/2021

ملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان مدى مساهمة وظيفة التدقيق الداخلي في تفعيل مبادئ الحوكمة المصرفية، ومن أجل تحقيق أهداف هذه الدراسة فقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي للحصول على البيانات المتعلقة بالجانب النظري، كما تم استخدام الاستبانة لجمع البيانات الأولية المتعلقة بموضوع الدراسة، ومن ثم تفريغها وتحليلها باستخدام برنامج SPSS.

ولقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها: أن وظيفة التدقيق الداخلي تعد آلية محورية يمكن من خلالها تحقيق أهداف المصارف وأن الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي له انعكاسات إيجابية على تحسين وتفعيل الحوكمة في المصارف وللقيام بأعمال الحوكمة يشترط توافر تنظيم إداري ومهني متكامل.

الكلمات المفتاحية : التدقيق الداخلي، تفعيل، الحوكمة المصرفية، نظام الرقابة الداخلية، إدارة المخاطر

تصنيف JEL : G21 ، G3 ، M42.

Abstract:

This study aims to show the extent of the role of the internal audit function in activating the principles of banking governance, and in order to achieve the goals of this study, the descriptive analytical method was used to obtain data related to the theoretical aspect, and the questionnaire was used to collect initial data related to the subject of the study, and then empty and analyze it Using SPSS.

The study reached a set of results, including: that the internal audit function is a pivotal mechanism through which the objectives of banks can be achieved and that adherence to internal audit standards has positive implications for improving and activating governance in banks and for carrying out governance work. An integrated administrative and professional organization is required.

Keywords: internal audit, activation, banking governance, the internal control system, risk management

Jel Classification Codes: G21,G3, M42.

* المؤلف المرسل

1- تمهيد :

يعد موضوع الحوكمة من المفاهيم الحديثة التي أولت لها العديد من الاقتصاديات المتقدمة والناشئة أهمية خاصة، وهذا نتيجة حدوث عدة تجاوزات وتلاعبات في صحة ومصداقية التقارير المالية وغياب الإفصاح والشفافية ضمن القوائم المالية، وكذا تدني مستوى الرقابة الداخلية بالإضافة إلى عدم التقييد بالسلوك الأخلاقي أثناء تأدية المهام. ونتيجة لتلك الظروف فقد شهدت العديد من الدول عدة فضائح مالية، وقد كانت المؤسسات المصرفية القاسم المشترك في معظم تلك الأزمات المالية، لذلك أصبح من الضروري البحث على كيفية الحفاظ على سلامة أدائها وضمان استمراريته بلوغ أهدافها المرجوة.

وبناء على ذلك فقد قامت العديد من المؤسسات الدولية بإصدار جملة من الأسس والإجراءات لإدارة المصارف بالشكل الصحيح فهي تعد بمثابة نموذج أو دليل إرشادي لحماية المؤسسات المصرفية من الفشل والانهيارات المالية، إلا أن تطبيق الحوكمة المصرفية بالشكل السليم والجيد يحتاج إلى عدة آليات ووسائل سواء كانت من داخل المؤسسة أو من خارجها مثل مجلس الإدارة لجنة التدقيق لجنة إدارة المخاطر التدقيق الخارجي، ووظيفة التدقيق الداخلي وفي هذا المجال فقد أعطي لوظيفة التدقيق الداخلي أهمية كبيرة من قبل إدارة المصارف وذلك لما لها من دور فعال في ضمان جودة المعلومات المالية والمحاسبية وكذا الحصول على قوائم مالية تتسم بدرجة عالية من الشفافية والمصداقية وبالتالي هي تعد أحد المرتكزات الأساسية لتطبيق نظام حوكمة فعال في المؤسسات المصرفية.

ومن خلال الطرح السابق يمكن صياغة إشكالية بحثنا والمتمثلة في التساؤل الرئيسي التالي:

- ما مدى مساهمة وظيفة التدقيق الداخلي في تفعيل مبادئ الحوكمة المصرفية على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة برج بوعريج ؟

وللإجابة على التساؤل الرئيسي أعلاه، نضع الفرضيات التالية:

-تلتزم المصارف الجزائرية بتطبيق بعض مبادئ الحوكمة المصرفية التي جاءت بها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

- تساهم وظيفة التدقيق الداخلي في تحسين الحوكمة المصرفية من خلال تقييم كفاءة وفعالية نظام الرقابة

الداخلية، ومراجعة إدارة المخاطر بالإضافة إلى التفاعل مع أطراف الحوكمة المصرفية:

الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع الحوكمة سواء كانت في الشركات أو المصارف ونذكر منها:

- دراسة ملوكي أوس، بعنوان "دور التدقيق الداخلي في تحقيق أهداف حوكمة البنوك -دراسة حالة عينة بنوك تجارية جزائرية-"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية تخصص محاسبة وتدقيق كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة البليدة 2015-2016. وتوصل الباحث من خلال هذه الدراسة إلى أن الاعتماد على كل من معايير التدقيق الداخلي ونظام الرقابة الداخلية والالتزام بمبادئ أخلاقيات الأعمال للمدققين الداخليين لهم دور فعال في تحقيق أهداف الحوكمة بالمصارف.

- بوسالم أبو بكر، صلاح سعاد، التدقيق الداخلي ضمن إطار الحوكمة ودوره في إدارة المخاطر المصرفية، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، المجلد 06، العدد 01، 2017. وقد توصلت الدراسة إلى أن إدارة المخاطر من أهم العمليات التي يتوجب على المصارف الاهتمام بها؛ كما يعمل التدقيق الداخلي على تحسين فعالية إدارة المخاطر المصرفية حيث يعمل على تقديم ضمانات موضوعية.

مساهمة الدراسة:

سعت هذه الدراسة قدر الإمكان أن تكون متميزة من خلال تناول موضوع التدقيق الداخلي والحوكمة المصرفية في المصارف الجزائرية والتي لم تتطرق إليها الدراسات سابقا، وبالتالي سوف تكون هذه الدراسة إضافة للنقص في الدراسات السابقة..

1.1- الإطار النظري للتدقيق الداخلي في المصارف:

تعتبر وظيفة التدقيق الداخلي أداة محورية في المصرف تحظى باهتمام كبير ومتزايد من قبل القائمين عليه، فهي عين الإدارة لمراقبة وتقويم نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر وذلك للتأكيد على أنها تعمل بشكل فعال وكفاء وبالتالي مساعدة الإدارة على زيادة فرص تحقيق أهدافها وضمان استمراريتها، كما تمثل هذه الأخيرة أحد المبادئ الأساسية التي يقوم عليها نظام حوكمة المصارف وذلك لضمان سلامة جودة التقارير المالية وتحقيق الشفافية إلى غير من ذلك من أهداف الحوكمة.

1.1.1 تعريف التدقيق الداخلي: ينظر إلى التدقيق الداخلي على أنه: "التدقيق الذي يتم بواسطة طرف من داخل الوحدة الاقتصادية ويهدف بالدرجة الأولى إلى خدمة الإدارة عن طريق التأكد من أن النظام المحاسبي كفؤ ويقدم بيانات سليمة ودقيقة للإدارة. ويمثل أحد فروع الرقابة الداخلية وأداة في يد الإدارة تعمل على مدها بالمعلومات المستمرة بهدف اكتشاف ومنع الأخطاء والتلاعب والانحراف عن السياسات المرسومة" (حسين القاضي، حسين دحدوح، 1999، ص 16).

ويعرف التدقيق الداخلي على أنه: "نشاط توكيدي واستشاري مستقل وموضوعي صمم لإثراء وتطوير عمليات الإدارة، وذلك بمساعدتها لإنجاز أهدافها بطريقة منهجية ومنظمة لتقييم وتطوير فعالية إدارة مخاطرها وضوابطها والإجراءات المؤسسية" (عطا الله أحمد سويلم الحسبان، 2009، ص 58).

كما يعرف التدقيق الداخلي بأنه "نشاط توكيدي واستشاري وموضوعي ومستقل مصمم لزيادة وتحسين قيمة عمليات المؤسسة والمساعدة في إنجاز أهدافها بصورة منهجية ومنظمة مؤسسة بهدف تقييم وتحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر والرقابة، والحوكمة" (Ahmed Zaghdar, Boualem Salhi, 2005, p13)

ومن خلال مجمل التعاريف السابقة يمكن تعريف التدقيق الداخلي على أنه: "وظيفة إدارية تقييمية مستقلة يقوم بها شخص مهني محترف ذو كفاءة عالية بغرض فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر، وذلك بإعطاء رأي في محاييد حول مدى صدق وسلامة القوائم المالية".

2.1.1 أهمية التدقيق الداخلي: ازدادت أهمية التدقيق الداخلي مؤخرا بصورة ملحوظة وذلك لعدة أسباب أهمها زيادة حجم المشروعات والتعقيد في أنظمتها وزيادة عدد الشركات متعددة الجنسيات، وانتشار فروع هذه الشركات في بلدان عديدة وما رافق هذا من تعقيدات طرأت على أنظمتها المالية والمحاسبية، وقد أصبح التدقيق الداخلي عبارة عن نشاط تقييمي لكافة الأنشطة والعمليات في المؤسسة يهدف إلى تطوير هذه النشاطات ورفع كفاءتها الإنتاجية (سعيد مخلص أحمد النعيمات، 2009، ص 220). وتظهر أهمية التدقيق الداخلي من خلال تقديمها للإدارة الخدمات التالية:

- خدمات التأكيد: والتي تهتم بالتقييم الموضوعي للأدلة من أجل تقديم رأي مستقل أو استنتاجات تخص العملية أو النظام أو غيرها من الموضوعات ن طبيعة ونطاق مهمة التأكيد تتحدد بواسطة المدقق الداخلي.

- الخدمات الاستشارية: التي هي بطبيعتها توجهات وتنفيذ بناء على الطلب الخاص لعمل المهمة، حيث أن طبيعة ونطاق المهمة الاستشارية خاضعين للاتفاق مع العميل. وعند أداء الخدمات الاستشارية يجب على المدقق الداخلي أن يحافظ على الموضوعية ولا يفترض المسؤوليات الإدارية (أحمد حلمي جمعة، 2009، ص 30).
- بالإضافة إلى ما سبق هناك خدمات أخرى يقدمها التدقيق الداخلي لمساعدة الإدارة في تحمل مسؤولياتها نذكرها كالتالي:
- خدمات وقائية: حيث تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بالتأكد من وجود حماية كافية لأصول المؤسسة، وحماية السياسات الإدارية من الانحراف عند التطبيق الفعلي لها.
- خدمات تقييمية: حيث تعمل وظيفة التدقيق الداخلي على قياس وتقييم فعالية نظم الرقابة وإجراءاتها في المؤسسة، وكذا مدى الالتزام بالسياسات الإدارية الموضوعية.
- خدمات إنشائية حيث تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بتقديم اقتراحات حول مختلف التحسينات اللازمة على الأنظمة الموضوعية داخل المؤسسة، كما أنها تطمئن الإدارة على سلامة ودقة المعلومات المقدمة لها (براهمة كنزة، 2013/2014، ص 65).
- خدمات علاجية: تمثل في الإجراءات والأساليب التي يستخدمها المدقق الداخلي في مجال تصحيح أي أخطاء واكتشافها أو التوضيحات التي يتضمنها تقرير تدقيق والخاصة بإصلاح أخطاء أو علاج أوجه القصور في مختلف نظم المؤسسة (محمد أمين علون، 2018، ص 557).

3.1.1- أسس ومتطلبات التدقيق الداخلي في المصارف: لتحقيق أهداف عملية التدقيق والرقابة على أعمال المؤسسات المصرفية يتطلب مراعاة الأسس الإدارية والمالية والمحاسبية كالتالي: (إبراهيم رباح إبراهيم المدهون، 2011، ص 22-23).

- الأسس الإدارية: تعتبر الأسس الإدارية التي يستند إليها الأداء المصرفي من الأهمية بمكان، لغرض تحقيق أهداف عملية التدقيق الداخلي وذلك من حيث: وضوح الأهداف الرئيسة والثانوية للمصرف، تقسيم العمل حيث يتم من خلاله تحديد مراكز التكلفة والمسؤولية وتخصيص عمل معين لكل دائرة وقسم، تطبيق محاسبة المسؤولية بالاعتماد على تقسيم العمل، تطبيق الإدارة بالاستثناء حيث يتم من خلاله الاهتمام بالقضايا التي تخرج عما يجب أن تكون عليه من خلال إبلاغ المستويات الإدارية العليا بأية تغيرات جوهرية تواجه الإدارات التنفيذية الوسطى والدنيا أثناء التنفيذ أو عن أي خلل أو قصور في الأداء الفعلي عن الأداء المستهدف من أجل تحليل الوضع وإيجاد حلول عملية له، بالإضافة إلى مبدأ السرية المهنية الخاص بالعمل المصرفي، ومبدأ حسن المعاملة ومبدأ سرعة التنفيذ.

- الأسس المالية والمحاسبية: ينبغي على دائرة التدقيق الداخلي مراعاة مجموعة من الأسس المالية والمحاسبية، لتحقيق أهداف عملية التدقيق والرقابة على أعمال المؤسسات المصرفية، وأهمها: مراقبة السيولة، توفير الأمان، تعظيم الربحية.

2.1- الإطار العام للحوكمة المصرفية:

تزايد الاهتمام بموضوع الحوكمة في السنوات الأخيرة من قبل العديد من منظمات الأعمال عامة والمؤسسات المصرفية خاصة وهذا نظرا لدورها الفعال في دعم أداء المصارف ورفع قدراتها التنافسية وزيادة تعزيز ثقة أصحاب المصالح

في المصرف وبالتالي تعد الحوكمة أحد متطلبات الإدارة الناجحة لاستمرار نجاح المصرف في تحقيق أهدافه على المدى الطويل.

1.2.1- تعريف الحوكمة المصرفية: قبل التطرق لمفهوم الحوكمة المصرفية سنقوم أولاً بالتطرق إلى مفهوم الحوكمة كالتالي: مصطلح الحوكمة هو الترجمة المختصرة للمصطلح "corporate governance" أما الترجمة العلمية لهذا المصطلح والتي تم الاتفاق عليها فهي: "أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة (بن رجم محمد خميسي، صلاح سعاد، نوفمبر 2014، ص387).

كما عرفت الحوكمة على أنها: "النظام الذي تتم بموجبه إدارة البنوك ومراقبتها ابتغاء تحقيق غاياتها، وهو النظام الذي يتعاملون بموجبه مع مصدر رؤوس أموالها" (جورناتان تشاركهام، 2005، ص09).

وقد عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) الحوكمة على أنها النظام الذي على أساسه يجب ضمان التوجه الاستراتيجي للمؤسسة والرصد الفعال من قبل مجلس الإدارة ومساءلة الإدارة أمام المؤسسة وأمام المساهمين" (Organization for economic cooperation and development, 2008, p15).

ومن خلال ما سبق، يخلص الباحث إلى تعريف الحوكمة على أنها: "النظام الذي تقوم من خلاله إدارة المؤسسات بممارسة سلطاتها والتحكم في أعمالها بطريقة جيدة وفعالة".

أما الحوكمة المصرفية فهناك العديد من التعاريف لها نلخص بعضها في التالي: تعرف حوكمة المصارف بأنها: "الطريقة التي تدار بها شئون المصرف، من خلال الدور المنوط به كل من مجلس الإدارة والإدارة العليا، بما يؤثر في تحديد أهداف المصرف، مراعاة حقوق المستفيدين وحماية حقوق المودعين، وبازدياد التعقيد في نشاط الجهاز المصرفي، أصبحت عملية مراقبة إدارة المخاطر من قبل السلطة الرقابية غير كافية، لذا أصبحت سلامة الجهاز المصرفي تتطلب المشاركة المباشرة للمساهمين ومن يمثلونهم في مجلس إدارة البنك" (بن علي بلعزوز، عبد الرزاق حبار، 2009، ص06).

كما تعرف الحوكمة المصرفية بأنها مجموعة القواعد واللوائح القانونية والمحاسبية والمالية والاقتصادية التي توجه وتحكم الإدارة في أداء عملها والوفاء بمسئولياتها، ليس فقط أمام المساهمين الذين هم جزء أساسي من منظومة حوكمة المصارف ولكن أيضا أمام المودعين الذين هم الدائنون الرئيسيون للمصارف ومن ثم أصحاب المصالح والمجتمع في المنطقة التي يعمل بها القطاع المصرفي (الطيب لحيلج، ريم عموري، 2016، ص213).

وتعرف أيضا بأنها: "الأسلوب الذي من خلاله يحكم مجلس الإدارة والمديرين والإدارة العليا أعمال وقضايا ومعاملات المصرف، ويوضح هذا الأسلوب كيف يتم وضع أهداف المصرف عمليات المصرف اليومية والأساسية الوفاء بالالتزامات التي قطعت للمساهمين حماية مصالح المودعين وضع نشاطات وسلوك المصرف جنبا إلى جنب مع توقعاته وأهدافه المسطرة والذي سيعمل بأسلوب سليم للوصول إلى ذلك" (مريم هاني، 2016، ص224).

ومن خلال التعاريف السابقة، يمكن تعريف الحوكمة المصرفية على أنها: "مجموعة من القواعد والميكانيزمات التي تدار بموجبها شؤون المصرف بطريقة حذرة بغية تحقيق مستوى مقبول من الشفافية والإفصاح وحماية حقوق أصحاب المصالح مع المصرف، وكذا ضبط العلاقة بين مجلس الإدارة من جهة والأطراف ذات الصلة من جهة الأخرى".

2.2.1- أهمية حوكمة المصارف: يعتبر موضوع الحوكمة أكثر تعقيدا وأهمية في القطاع المصرفي مقارنة بالقطاعات الأخرى وذلك لأن إفلاس المصرف لا يؤثر فقط على الأطراف ذات العلاقة من عملاء ومقرضين ولكنه يؤثر أيضا على استقرار

المصارف الأخرى وذلك من خلال العلاقات المترابطة فيما بينها (Chazi touizi 2006,p03)، وتتمثل أهمية الحوكمة في الأدوار التي تؤديها والمتمثلة في الآتي (حولي محمد، 2017، ص 52):

- محارب الفساد الداخلي في المصارف وعدم السماح بوجوده ولا باستمراره؛
- تحقيق وضمان النزاهة والاستقامة لكافة العاملين بالمصرف؛
- تحقيق السلامة والصحة وعدم وجود أي أخطاء متعمدة؛
- محاربة الانحرافات خاصة تلك، التي تشكل تهديدا لمصالح مختلف الأطراف؛
- تحقيق أعلى قدر من الفاعلية من المدققين الخارجيين، الذين هم على أكبر درجة من الاستقلالية؛
- يساعد نظام الحوكمة على حماية مصالح كل الأطراف ذات العلاقة بالمصرف؛
- ينظم العلاقات القائمة بين إدارة المصرف التنفيذية ومجلس إدارتها ولجنة التدقيق فيها؛
- تظهر أهمية الحوكمة أيضا من خلال تقويتها وتحسينها لفعالية لجان التدقيق لكي تكون أكثر حرصا ويقظة في أداء وظائفها

الإشرافية والحذر من عمليات إعداد التقارير المالية المحرفة؛

- تقوية لجان التدقيق وتمتعها بالاستقلالية والخبرة المالية وأدائها لواجباتها على درجة كبيرة من الكمال؛
- جذب الاستثمارات ودعم الأداء الاقتصادي والقدرة على المنافسة في المدى الطويل من خلال تأكيدها على عامل الشفافية في معاملات المصرف وفي إجراءات التدقيق والمحاسبة المالية.

3.2.1- ركائز الحوكمة المصرفية: تتمثل دعائم حوكمة المصارف في ثلاثة ركائز أساسية ذات أهمية شديدة لما لها من أثر على بعث ودعم الاستقرار داخل المصرف والنظام المصرفي ككل وهي (إيمان بركان، 2018، ص 80):

- الرقابة والمساءلة: بوجهيها الداخلي والخارجي والهادفة إلى دعم وحماية الجهاز المصرفي من خلال المحافظة على حقوق المودعين والدائنين للمصرف؛

- إدارة المخاطر: بواسطة وضع نظام لإدارة المخاطر يكشف عن المخاطر ويفصح عنها ويوصلها للمساهمين وأصحاب المصالح بالمصرف في الوقت المناسب.

- السلوك الأخلاقي: ويعني، ضمان الالتزام السلوكي من خلال الالتزام بالأخلاق الحميدة، قواعد السلوك المهني الرشيد، التوازن في تحقيق مصالح الأطراف المرتبطة بالمصرف، الشفافية عند تقييم المعلومات، القيام بالمسؤولية الاجتماعية والحفاظ على بيئة نظيفة.

4.2.1- مبادئ الحوكمة المصرفية : نظرا للاهتمام البالغ الذي شهده موضوع الحوكمة فقد حرصت العديد من المؤسسات الدولية على وضع جملة من المبادئ والأسس لتطبيقه، إلا أننا سوف نركز اهتمامنا في هذه الدراسة على المبادئ التي أصدرتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. ويقصد بهذه المبادئ أن تكون نقاط مرجعية تستهدف مساعدة حكومات الدول الاعضاء وحكومات الدول غير الاعضاء في غمار جهودها بغية تقييم وتحسين الإطار القانوني والتنظيمي الخاص بحوكمة المؤسسات في تلك الدول بالإضافة إلى توفير الخطوط الإرشادية والمقترحات لأسواق الأوراق المالية والمستثمرين والمؤسسات وغيرها من

الأطراف التي تلعب دورًا في عملية وضع أساليب سليمة للحوكمة (مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في مجال حوكمة الشركات، 2004، ص 01)، وتتمثل هذه المبادئ في مايلي (بوسالم أبو بكر، صلاح سعاد، 2017، ص 199):

- ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة المؤسسات: يجب أن يتضمن إطار حوكمة المؤسسات كلا من تعزيز شفافية

الأسواق وكفاءتها، كما يجب أن يكون متناسقا مع أحكام القانون، وأن يصيغ بوضوح تقسيم المسؤوليات فيما بين السلطات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية المختلفة.

- حفظ حقوق جميع المساهمين: تشمل نقل ملكية الأسهم، واختيار مجلس الإدارة والحصول على عائد في الأرباح، ومراجعة

القوائم المالية، وحق المساهمين في المشاركة الفعالة في اجتماعات الجمعية العامة.

- المعاملة المتساوية بين جميع المساهمين: تعني المساواة بين حملة الأسهم داخل كل فئة، وحقوقهم في الدفاع عن حقوقهم

القانونية، والتصويت في الجمعية العامة على القرارات السياسية، وكذلك حمايتهم من أي عمليات استحواذ أو دمج مشكوك فيها، أو من الاتجار في المعلومات الداخلية، وكذلك حقهم في الإطلاع على كافة المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين.

- دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة سلطات الإدارة بالمؤسسة: تشمل احترام حقوقهم القانونية، والتعويض عن أي

انتهاك لتلك الحقوق، وكذلك آليات مشاركتهم الفعالة في الرقابة على المؤسسة، وحصولهم على المعلومات المطلوبة. ويقصد بأصحاب المصالح المصارف والعاملين وحملة السندات والموردين والزبائن.

- الإفصاح والشفافية: تتناول الإفصاح عن المعلومات الهامة ودور مراقب الحسابات، والإفصاح عن ملكية النسبة العظمى من الأسهم المساهمين وأصحاب المصالح في الوقت المناسب ودون تأخير.

- مسؤوليات مجلس الإدارة: تشمل هيكلة مجلس الإدارة وواجباته القانونية، وكيفية اختيار أعضائه ومهامه الأساسية، ودوره في الإشراف على الإدارة التنفيذية.

2 - الدراسة الميدانية :

بعد التطرق إلى المفاهيم الأساسية للحوكمة المصرفية والإطار العام للتدقيق الداخلي في الجانب النظري، سيتم في هذا الجزء تناول الجانب التطبيقي لهذه الدراسة، وذلك لمعرفة رؤى وانطباعات كل من المدققين الداخليين ورؤساء المصالح في المصرف حول مدى مساهمة وظيفة التدقيق الداخلي في تفعيل مبادئ الحوكمة المصرفية، وقد تم اختيار بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكالة برج بوعرييج، وهو يعتبر بنك عمومي يهدف إلى تنمية وترقية القطاع الريفي، يتوفر على وظيفة التدقيق الداخلي وهو الأمر الذي ساعد على دراسة دور هذه الوظيفة في دعم مبادئ الحوكمة بالبنك محل الدراسة.

1.2- منهج الدراسة: باعتبار أن دراستنا تدور حول "مساهمة وظيفة التدقيق الداخلي في تفعيل مبادئ الحوكمة المصرفية سوف نعتمد في تحليل البيانات والمعلومات على أسلوب المنهج الوصفي التحليلي وهذا لما تتطلبه طبيعة الدراسة، وقد تم

استخدام طريقة الاستبيان كأحد أدوات الدراسة، وبعد أن تم تحصيل الاستبانة تم تحليل ومعالجة البيانات باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS).

كما تم استخدام عدة أساليب إحصائية تتمثل في التالي: التوزيعات التكرارية، النسب المئوية، المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري.

كما تم الاستعانة ببرنامج (excel) في عملية تحليل وتبويب البيانات من خلال الجداول والرسومات التي مكننا منها هذا النظام.

2.2- مجتمع وعينة الدراسة: يتجسد مجتمع الدراسة في بنك الفلاحة و التنمية الريفية بولاية برج بوعريج، أما عينة الدراسة فقد

استهدفت جميع الموظفين المسؤولين عن إدارة العمليات المصرفية وإدارة التدقيق الداخلي، وقد تم توزيع (20) استبانة على أفراد عينة الدراسة، وقد بلغ عدد الاستبانات المسترجعة ما مجمله (18) استبانة . وبعد فحص الاستبانات المسترجعة، تم استبعاد (1) استبانة لعدم اكتمال البيانات الواردة بها، وبالتالي أصبح عدد الاستبانات الصالحة للتحليل ما مجمله (17) استبانة بنسبة مئوية بلغت (85%) من عدد الاستبانات المسترجعة. والجدول رقم (01) يوضح ذلك كما يلي:

الجدول رقم (01): الإحصائيات الخاصة بالاستبيان

البيان	العدد	النسبة
الاستبانات الموزعة	20	-
الاستبانات غير مسترجعة (المفقودة)	2	11%
الاستبانات الملغاة (الضائعة)	01	05%
الاستبانات الصالحة للتحليل	17	100%

المصدر: من إعداد الباحثان

3.2-أداة الدراسة: ولتحقيق أهداف الدراسة والإجابة على فرضيات الدراسة تم الاعتماد على سلم ليكارت الخماسي لقياس إجابات المستقيين.

3 - النتائج ومناقشتها :

يتضمن هذا الجزء عرضا مفصلا لنتائج الدراسة التطبيقية الرامية إلى تحديد مدى مساهمة وظيفة التدقيق الداخلي في تفعيل مبادئ الحوكمة المصرفية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة برج بوعريج.

1.3- تحليل نتائج الدراسة الوصفية: اتضح أن غالبية أفراد عينة الدراسة يمثلون فئة الذكور أي مناسبتته 70.58%، في حين بلغت نسبة الإناث 29.41%، وهذا يدل على أن القطاع المصرفي لا يقتصر في توظيفه على فئة الذكور فقط، كما يلاحظ أن النسبة الأعلى من عينة الدراسة والتي بلغت 52.94% شملت الفئة العمرية 30-45 سنة، تليها الفئة أكثر من 45 سنة بنسبة 29.41%، في حين تمثل نسبة 17.64% الفئة الأقل من 30 سنة، وبالتالي نلاحظ أن مختلف الموظفين لديهم خبرة عميقة وهذا ما يضفي قيمة مضافة لهذه الدراسة، أما من حيث الدرجة العلمية فإن أغلب عينة الدراسة هم من

حملة شهادات جامعية حيث كان أغلبهم من حملة شهادة ليسانس بنسبة 41.17% بينما بلغت نسبة 35.29% من حملة شهادات أخرى، وكانت نسبة حملة شهادة الماجستير 23.52% من العينة، وهذا يدل على أن عينة الدراسة عينة مؤهلة لديها القدرة لتكون على دراية بكل المعلومات الخاصة بأنشطة المصرف، وبالتالي لديهم القدرة على فهم واستيعاب أسئلة الاستبيان والإجابة عليها، ويلاحظ أيضا أن 47.05% من العينة يمثلون أصحاب المصالح، و مناسبتته 29.41% من عينة الدراسة هم من المدققين الداخليين، كما يلاحظ أن 17.64% و 5.88% من العينة يمثلون المسيرين وأعضاء في مجلس الإدارة، وهذا يعد مؤشر إيجابي للحصول على نتائج أقرب للواقع وذلك من خلال تنوع وجهات النظر الموظفين، كما أسفرت النتائج المحصل عليها من خلال الجدول أعلاه على أن غالبية أفراد العينة المدروسة كانت تتراوح سنوات خبرتهم من 5-10 سنوات بنسبة 64.70% تليها الفئة التي خبرتها أكثر من 10 سنوات أي بنسبة 23.52%، وأخيرا الفئة التي تقل خبرتها عن 5 سنوات بنسبة 11.76%، وهذا يعد مؤشر جيد يزيد من موثوقية ومصداقية النتائج. (انظر الملحق رقم 01)

2.3- تحليل نتائج المحور الثاني الذي ينص على: "واقع تطبيق مبادئ الحوكمة في المصارف الجزائرية"

الجدول رقم (02): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمحور الثاني الذي ينص: دور التدقيق الداخلي في تفعيل مبادئ

الحوكمة المصرفية

المحور	عدد الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الأهمية
واقع تطبيق مبادئ الحوكمة في المصارف الجزائرية.	14	4.01	0.62	مرتفع

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات SPSS

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يلتزم بتطبيق مبادئ الحوكمة الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشكل جيد، حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي العام (4.01)، وهو متوسط يقع ضمن الفئة الرابعة من مقياس لكارتر الخماسي، وهي الفئة التي تشير إلى درجة مرتفع والتي تدل على الالتزام القوي بتطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية، وما يؤكد ذلك هو القيمة المتدنية للانحراف المعياري والتي بلغت قيمته (0.62) مما يدل على تقارب آراء العينة المدروسة، أي أن هناك اتفاق بين أفراد العينة على أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يلتزم بتطبيق مبادئ الحوكمة. وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

ويمكن تلخيص نتائج المحور الأول كالتالي:

- بالنسبة لمسؤوليات مجلس الإدارة: أكد معظم أفراد العينة المدروسة على أن أعضاء مجلس الإدارة يتمتعون بالمؤهلات العلمية والكفاءة اللازمة وهذا ما يدل على أنهم قادرين على تحمل مسؤولياتهم في تنفيذ أنشطة المصرف بطريق جد سليمة، وبالتالي المتابعة بدقة مدى فعالية تطبيق الحوكمة، كما يرى معظم أفراد العينة على أن هذا المبدأ هو ضروري وجب الاهتمام به كونه المسؤول الأول على صياغة الأهداف والاستراتيجيات العامة للبنك كما يضمن التطبيق السليم للحوكمة من خلال الإشراف والرقابة الداخلية الشديدة على إدارة المصارف، بالإضافة إلى كل ذلك فهو يمثل للالتزام بالقوانين السارية ويحرص على مصالح الأطراف ذات الصلة حيث يخضع للمساءلة وهذا ما يساعد على اتخاذ قرارات صائبة في الوقت المناسب.

- بالنسبة لمبدأ الإفصاح والشفافية: أكدت غالبية إجابات مفردات العينة على الوعي الكبير لجميع الموظفين على أهمية تقديم البنك معلومات دقيقة وواضحة تتسم بالشفافية والدقة والوضوح تعكس الصورة الحقيقية للوضع المالي وذلك بهدف تعزيز جودة المعلومات المالية والمحاسبية وزيادة ثقة الأطراف ذات العلاقة للاعتماد عليها في اتخاذ قرارات مناسبة وكذا المشاركة في تقديم آرائهم بهدف تحسين أداء المصرف.
 - بالنسبة للإعتراف بحقوق أصحاب المصالح: أظهرت غالبية المستجوبين على أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يعمل بشكل دوري ومستمر على توفير المعلومات اللازمة وفي الوقت الملائم لأصحاب المصالح، كما أكدوا على أن البنك يقوم بالاعتراف بجميع حقوق أصحاب المصالح ويسعى للوفاء بجميع الالتزامات معهم وذلك من أجل كسب ثقتهم في المصرف وتوطيد العلاقة بينهم.
 - بالنسبة لحماية حقوق المساهمين: أكدت النسبة الغالبة على أن هذا المبدأ محقق وبمستوى مرتفع في بنك الفلاحة والتنمية الريفية
 - حل الدراسة، حيث يعمل هذا الأخير على اتخاذ جملة من الطرق والإجراءات لحماية حقوق المودعين والمقرضين، كما يعمل على عدم تسريب المعلومات إلى جهة معينة من المساهمين دون غيرهم مالم يتم الإفصاح عنها، وبالتالي فهو يعمل على المساواة والمعاملة المتكافئة مع جميع المساهمين.
 - بالنسبة لتوافر إطار فعال للحوكمة: أكدت غالبية مفردات العينة المدروسة على أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يسعى لضمان وجود إطار فعال للحوكمة، حيث يعمل على تقسيم المسؤوليات والمهام فيما بين السلطات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية المختلفة بوضوح حسب قوانين وإجراءات العمل الداخلي، واتخاذ إجراءات رقابية شفافة وواضحة في الوقت المناسب، وبالتالي يعد هذا المبدأ ضرورة ملحة للارتقاء بالبنك إلى مستوى عالٍ. (أنظر الملحق رقم 02)
- 3.3- تحليل نتائج المحور الثالث الذي ينص على: " دور التدقيق الداخلي في تفعيل مبادئ الحوكمة المصرفية"
- الجدول رقم (03): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمحور الثاني الذي ينص: دور التدقيق الداخلي في تفعيل مبادئ الحوكمة المصرفية.

المحور	عدد الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الأهمية
دور التدقيق الداخلي في تفعيل مبادئ الحوكمة المصرفية	24	3.89	0.75	مرتفع

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات SPSS

يظهر من خلال الجدول أعلاه أن وظيفة التدقيق الداخلي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية تطبق الحوكمة بشكل مقبول حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي العام (3.89)، وهو متوسط يقع ضمن الفئة الرابعة من مقياس ليكارت الخماسي، وهي الفئة التي تشير إلى درجة مرتفع والتي تدل على أن لوظيفة التدقيق الداخلي انعكاس إيجابي في تطبيق مبادئ الحوكمة في المصرف محل الدراسة، وما يؤكد ذلك هو القيمة المنخفضة للانحراف المعياري والتي بلغت قيمته (0.75)، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

ويمكن تلخيص نتائج المحور الثاني في النقاط التالية:

- الالتزام بالمعايير المهنية : أثبتت العينة المدروسة بأن لوظيفة التدقيق الداخلي أهمية كبيرة في تفعيل مبادئ الحوكمة في المصارف وذلك من خلال قيام المدققين الداخليين بالالتزام بالمعايير المهنية للتدقيق الداخلي حيث تلعب استقلالية المدقق الداخلي دور هام ورئيسي في تحسين تطبيق الحوكمة، وقد يعود السبب في ذلك إلى أن هذا المعيار يمنح للمدقق الداخلي كافة الصلاحيات لتنفيذ عمله على أكمل وجه وتقديم رأي محايد ونزيه دون أي اعتراضات أو عوائق من السلطة التنفيذية، كما يمنح هذا المعيار الحرية للمدقق الداخلي في اختيار الأنشطة الواجب فحصها واختيار أنسب الوسائل للقيام بعملية الفحص والتدقيق، كما لوحظ من خلال غالبية إجابات أفراد العينة على أن التأهيل العلمي الجيد للمدقق الداخلي ومعرفته الكافية بمختلف الإجراءات الحديثة وكذا إلمامه بالمعايير المهنية الخاصة بعملية التدقيق الداخلي بالإضافة إلى تلقيه تعليم وتدريب مستمر على المعايير المهنية له انعكاس كبير على تحقيق أهداف عملية التدقيق بمستوى أفضل وبالتالي تحقيق أهداف الحوكمة، ومن خلال هذا العنصر نجد أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية تولي أهمية كبيرة لاستقلالية المدقق الداخلي وتعمل على توفير دورات تدريبية لتعليم ورسكلة المدققين الداخليين بهدف الرفع من كفاءاتهم وتحقيق أهداف الحوكمة.
- تقييم كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية : أكدت معظم أفراد العينة على أن تقييم وكفاءة نظام الرقابة الداخلية من أهم العناصر التي يولي لها بنك الفلاحة والتنمية الريفية عناية خاصة وذلك لما لها من دور إيجابي وفعال في تجسيد أهداف واستراتيجيات المصرف حيث نجد أن المدقق الداخلي يسهر على التتبع المستمر لأنشطة المصرف كما يعمل على إخضاع نظام الرقابة الداخلية إلى عمليات تقويم بصفة دورية لاكتشاف الثغرات والاختلالات الموجودة فيه حيث يعمل على تصحيحها وتطويرها بالشكل المناسب كما أكدت أفراد العينة على أن المدقق الداخلي يقوم بالتنسيق مع المدقق الخارجي على التأكد من مدى دقة وملائمة نظام الرقابة الداخلي.
- مراجعة إدارة المخاطر: لوحظ من خلال آراء أفراد العينة على أن إدارة المخاطر تمثل أحد أهم عناصر الحوكمة في المصارف وقد أكدت إجاباتهم على أن للمدقق الداخلي دور جد مهم في تفعيل إدارة المخاطر حيث يقوم بتحديد المخاطر المعبرة أي البالغة الأهمية والتي من شأنها التأثير على أعمال المصرف كما يعمل على تحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر من خلال فحص وتقييم نظام إدارة المخاطر بشكل دوري للتخفيف من هذه المخاطر والتقليل من آثارها السلبية على أداء المصرف والإبلاغ عنها إلى الجهات الوصية، وذلك بغية طمأننة الأطراف ذات العلاقة بأن المخاطر تم التحكم فيها بالشكل المناسب .
- التفاعل مع أطراف حوكمة المصارف أكدت معظم إجابات أفراد العينة المدروسة على أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يقوم بتوفير تنظيم إداري ومهني متكامل ومتناسق يتجسد في وجود مجلس الإدارة ولجنة المراجعة، ولجنة إدارة المخاطر وذلك بغية تعزيز مبادئ الحوكمة في المصرف كما أثبتت العينة المدروسة على وجود تفاعل قوي بين وظيفة التدقيق الداخلي وهذه الأطراف من خلال قيام إدارة التدقيق الداخلي بتوفير كل المعلومات اللازمة لمساعدتها في القيام بمهامها والوصول إلى الأهداف المسطرة وكذا تطبيق مبادئ الحوكمة بشكل فعال في المصرف.(انظر الملحق رقم03).

4- الخلاصة:

تم من خلال هذه الدراسة القيام بالبحث عن دور وأهمية وظيفة التدقيق الداخلي في تفعيل مبادئ الحوكمة المصرفية، كما تم التعرف على واقعها وضرورتها في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة برج بوعرييج التي كان محل الدراسة الميدانية، وذلك بغية إسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي.

1.4- نتائج الدراسة :

وقد أفضت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج يمكن تقسيمها إلى نتائج نظرية وأخرى علمية على النحو التالي:

1.1.4- النتائج النظرية:

- تستند الحوكمة المصرفية على جملة من القواعد والمبادئ والتي تعتبر دليل إرشادي تتبعه إدارة المصارف لتحقيق أهدافها.

- تمثل مبادئ وقواعد الحوكمة المصرفية مؤشرات تدل على سلامة القرارات المتخذة من قبل المصارف

- تقوم المصارف بتطبيق الحوكمة من خلال عدة آليات والتي تشتمل على مجلس الإدارة ولجنة المراجعة ولجنة إدارة المخاطر والمدقق الخارجي ... الخ

-للتدقيق الداخلي دور مهم في تفعيل مبادئ الحوكمة المصرفية من خلال تقييم كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية وكذا العمل على تقديم ضمانات موضوعية حول إدارة المخاطر وتحسين فعاليتها بالإضافة إلى التفاعل مع أطراف الحوكمة المصرفية وحماية حقوقهم.

-تعطي مبادئ الحوكمة المصرفية الإطار الملائم الذي تتمكن من خلاله المصارف من وضع أهدافها.

-يعد الالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية أمر مهم لتعزيز الدور الرقابي، وتحسين أداء هذه المصارف، ومن ثم تعزيز الثقة في القطاع المصرفي.

2.1.4- النتائج العملية:

أولى بنك الفلاحة والتنمية الريفية اهتماما خاصا بقواعد ومبادئ الحوكمة، وذلك لاعتبارها أداة رئيسية وضرورية تساعد على تحقيق استراتيجيات وأهداف المصرف بفعالية، كما تعمل على إضفاء المزيد من الشفافية والمصداقية وبث روح الثقة بين كافة المتعاملين مع المصرف وبالتالي نجد بنك الفلاحة والتنمية الريفية يحرص على تطبيق كافة المبادئ والقواعد الواردة في ميثاق الحوكمة من خلال مايلي:

- الفصل بين السلطات الموجودة في المصرف وتحديد المسؤوليات بوضوح لكل من مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عليه والمدراء والموظفين في المصرف.

- التدقيق المستمر والرقابة الفعالة للأداء.

- الامتثال لعملية الإفصاح والشفافية، وذلك من خلال إعلان المعلومات وإتاحتها لكافة المستخدمين.

- الحوار الدائم والتواصل المستمر مع المساهمين .

- العدالة والمساواة وذلك من خلال حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح وإقامة علاقات متماسكة فيما بينهم أي مبنية على الثقة المتبادلة.

- المساءلة وذلك من خلال تحمل المسؤولية عن كل القرارات والإجراءات.

- إدارة المخاطر.

- تدقيق ومراجعة ميثاق الحوكمة سنويا وذلك بغية مواكبة كل التغيرات القانونية والتشريعية التي قد تحدث.
- وظيفة التدقيق الداخلي في المصارف الجزائرية تعد من العناصر الأساسية لتطبيق الحوكمة المصرفية بشكل فعال.
- وجود علاقة تكامل وترابط بين وظيفة التدقيق الداخلي في المصرف والوظائف الأخرى.
- الاستقلالية التامة لوظيفة التدقيق الداخلي داخل المصرف.

2.4-الاقتراحات والتوصيات:

- بناءا على النتائج التي توصلنا إليها، ارتأينا تقديم بعض الاقتراحات والتوصيات التي استخلصناها من قراءات عديدة بأنها ضرورية، ومنها:
- ضرورة اهتمام المصارف الجزائرية بتطبيق مبادئ الحوكمة.
- ضرورة الاهتمام بوظيفة التدقيق الداخلي ومعرفة الدور البالغ لها في تحسين جودة المعلومات وزيادة الموثوقية والشفافية على البيانات المالية.
- العمل على إصدار نشرات وتعليمات توعوية تبين الدور الكبير لتطبيق مبادئ الحوكمة في المصارف.
- العمل على زيادة الإفصاح والمزيد من الشفافية والموثوقية على العمليات المصرفية.
- العمل على عقد ندوات بصفة دورية للحث على أهمية التدقيق الداخلي في تحسين مبادئ الحوكمة وتحقيق أهداف المصرف.
- ضرورة الالتزام بالمعايير المهنية للتدقيق الداخلي بما فيها الجانب الأخلاقي والسلوكي ضمن العمل المصرفي.
- وضع بيان أو دليل إرشادي للحوكمة في المصارف.

5- ملاحق :

الملحق رقم (01): البيانات الخاصة بالأفراد (المتغيرات الديموغرافية).

الجنس		الفئة العمرية		الدرجة العلمية		الوظيفة		عدد سنوات الخبرة	
الفئة	النسبة	الفئة	النسبة	الفئة	النسبة	الفئة	النسبة	الفئة	النسبة
ذكر	12	أقل من 30 سنة	03	ليسانس	07	عضو في مجلس الإدارة	01	أقل من 5 سنوات	02
	70.58		17.64		41.17%		5.88%		11.76%
أنثى	05	30-45 سنة	09	ماجستير / ماستر	04	مسيرين	03	5-10 سنوات	11
	29.41%		52.94%		23.52%		17.64%		64.70%
-	-	أكثر من 45 سنة	05	دكتوراه	00	مدققون داخليون	05	أكثر من 10 سنوات	04
	-		29.41%		00%		29.41%		23.52%
-	-	-	-	شهادة أخرى	06	أصحاب المصالح	08	-	-
	-		-		35.29		47.05%		-

الملحق رقم (02): واقع تطبيق مبادئ الحوكمة في المصارف الجزائرية

رقم الفقرة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب الأهمية	مستوى الأهمية
01	يتمتع مجلس الإدارة بالأهلية والنزاهة والكفاءة والفعالية.	3.70	0.68	09	مرتفع
02	يعمل مجلس الإدارة على تعيين أعضاء مجلس الإدارة بناء على خيراقتهم ومؤهلاتهم العلمية .	3.70	0.77	09	مرتفع
03	تتوزع المسؤوليات والهام بين الجهات المختلفة في المصرف بوضوح حسب قوانين وإجراءات العمل الداخلية بما يخدم المصلحة العامة.	4.11	0.48	04	مرتفع
04	يقوم مجلس الإدارة بممارسة مهامه بناء على معايير أخلاقية عالية.	4.23	0.43	02	مرتفع جدا
05	يقوم مجلس الإدارة بتعيين لجنة إدارة المخاطر لتحديد وقياس ومراقبة المخاطر في المصرف.	4.23	0.75	02	مرتفع جدا
06	يقوم مجلس الإدارة بالتحقق من صحة وسلامة التقارير المالية للمصرف والرقابة الداخلية وأنظمة إدارة المخاطر.	4.17	0.72	03	مرتفع
07	يلتزم المصرف بالمعاملة العادلة والشفافية مع كافة المساهمين .	4.05	0.55	05	مرتفع
08	يسعى المصرف لاتخاذ إجراءات كافية بغرض حماية مصالح وحقوق المودعين والمقرضين.	4.29	0.46	01	مرتفع جدا
09	يسمح لأصحاب المصالح الوصول إلى المعلومات التي تضمن مصالحهم كل حسب مسؤوليته بموضوعية ، كما يسمح لهم بالتواصل بجهة ومساعدة أعضاء مجلس الإدارة للمشاركة في تحسين أداء المصرف .	4.11	0.60	04	مرتفع
10	يتم الإفصاح في الوقت المناسب عن كافة المعلومات الهامة المتعلقة بالنشاط بما فيها المخاطر الجوهرية المحتملة وتوقعها مستقبلا.	3.64	0.93	08	مرتفع
11	يتم نشر التقارير السنوية للمصرف بصفة دورية تحتوي على معلومات كافية من أجل تمكين الجهات ذات الصلة بالمصرف من الإطلاع على الوضع المالي للمصرف.	3.94	0.47	06	مرتفع
12	يحتوي التقرير السنوي للمصرف على بيان يفيد مدى تطبيق المصرف لمبادئ الحوكمة.	3.82	0.63	07	مرتفع
13	يحول التدقيق الخارجي تقديم ضمانات موضوعية مجلس الإدارة عن سلامة القوائم المالية فيما إذا كانت تمثل الموقف المالي الحقيقي للمصرف .	4.11	0.99	04	مرتفع
14	تلتزم مبادئ الحوكمة دورا هاما في تجنب المصرف مخاطر التعثر.	4.05	0.55	05	مرتفع
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام		4.01	0.62		مرتفع

الملحق رقم (03): دور التدقيق الداخلي في تفعيل مبادئ الحوكمة المصرفية

رقم الفقرة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب الأهمية	مستوى الأهمية
01	يساهم وجود نظام تحكم لتدقيق المخاطر في المصرف على تفعيل مبادئ الحوكمة.	3.82	0.72	07	مرتفع
02	يقوم التدقيق الداخلي بالتأكد من دقة البيانات المحاسبية للبيانات المالية ولتقارير وسياسات وإجراءات ومطابقتها للقوانين ولخطط المؤسسة.	4.23	0.43	01	مرتفع جدا
03	يقوم التدقيق الداخلي بالتحقق من تصميم النظام الإلكتروني لمعلومات والتأكد من سلامة من لا يتوافق عن طريق السبل الممكنة.	3.88	0.78	06	مرتفع
04	يقوم التدقيق الداخلي بالتحقق من دقة المعلومات الخارجية حول مدى دقة وسلامة نظام الرقابة الداخلية بالمصرف.	3.52	0.87	12	مرتفع
05	يقوم التدقيق الداخلي بتقييم كفاءة وعالية نظام الرقابة الداخلية في المصرف.	3.88	0.78	06	مرتفع
06	يتمتع التدقيق الداخلي بالفرصة الكافية بكل عمليات البنك وكذا الفرعة اللازمة للقيام بالمهام المنوطة بتفعيل مبادئ الحوكمة.	3.70	0.91	08	مرتفع
07	يتمتع التدقيق الداخلي بفرصة مستمرة على المعايير المهنية الواجبة لتفعيل مبادئ الحوكمة لتلبية قرارات وإجراءات.	3.82	1.01	07	مرتفع
08	تعمل إدارة التدقيق الداخلي في استقلال تام عن باقي الإدارات مع توفير حق الوصول إلى كافة السجلات والأشخاص المناسبين لتفعيل مبادئ الحوكمة.	4.23	0.56	01	مرتفع جدا
09	توفر كافة الإمكانيات اللازمة للتدقيق الداخلي للقيام بأداء مهامه.	3.64	1.05	09	مرتفع
10	يقوم التدقيق الداخلي بتقييم كفاءة وعالية نظام الرقابة الداخلية عند قيامه بمهامه.	4.11	0.33	03	مرتفع
11	يقوم التدقيق الداخلي بالإفصاح عن رأيه وعن كافة المخاطر التي تتعرض لها دون عرقا كما يتم عدم إغفال هذه المخاطر بأسلوب متالي للقانون وبضارب مع أهداف المصرف .	4.23	0.56	01	مرتفع جدا
12	يوضح تقرير التدقيق الداخلي بمصادقة مدى اتباع المصرف للمبادئ والقواعد المحاسبية المتعارف عليها.	4.11	0.48	03	مرتفع
13	يعمل التدقيق الداخلي على إعداد تقرير دوري حول فعالية نظام الرقابة الداخلية.	4.13	0.83	02	مرتفع
14	يعمل التدقيق الداخلي على اكتشاف أوجه القصور الموجودة في نظام الرقابة الداخلية وإتخاذ خطوات تصحيحية لزيادة فعاليتها.	3.94	0.74	05	مرتفع
15	يتمتع التدقيق الداخلي بفهم الكافي لعمل الرقابة المحاسبية وإجراءات الرقابة الإلكترونية المطبقة.	3.88	0.78	06	مرتفع
16	يقوم التدقيق الداخلي بتدقيق النتائج المتولدة منها مع استحداث الإجراءات اللازمة لتفعيل مبادئ الحوكمة.	3.56	0.81	11	مرتفع
17	تتم إدارة التدقيق الداخلي بتحديد جهة من الإجراءات فيما يخص إدارة المخاطر وذلك تطبيق مبادئ الحوكمة كما على نحو صائب.	3.94	0.82	05	مرتفع
18	تقوم إدارة التدقيق الداخلي بدور فعال في تقييم ومتابعة نظام إدارة المخاطر من خلال تحديد وتصنيف المخاطر ووضع خطة من التدابير لمواجهتها.	3.88	0.69	06	مرتفع
19	تتولى إدارة التدقيق الداخلي تقييم المخاطر مرة كل سنة على الأقل.	4.00	0.79	04	مرتفع
20	يجتهد التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر بتوفير معلومات مفصلة عن بعضها البعض .	3.64	1.05	09	مرتفع
21	تقوم لجنة التدقيق بمساعدة مجلس الإدارة للقيام بمسؤولياته بالإشراف على إعداد القوائم المالية على أداء المسؤوليات المنوطة به بطريقة فعالة.	3.94	0.74	05	مرتفع
22	تتم خطة التدقيق بتقييم مدى تطبيق مبادئ الحوكمة في المصرف .	3.88	0.60	06	مرتفع
23	تقوم لجنة التدقيق بالتأكد من استقلالية التدقيق الداخلي لضمان سير أعمال المصرف بشكل آمن وسليم.	3.58	0.93	10	مرتفع
24	تقوم لجنة التدقيق بالتحقق من صحة التقارير التي يصدرها المصرف ومدى ملاءمة الإجراءات لتفعيل مبادئ الحوكمة .	3.88	0.92	06	مرتفع
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام		3.89	0.75		مرتفع

- 1- حسين القاضي، حسين دحدوح(1999)، أساسيات التدقيق في ظل المعايير الأمريكية والدولية، ط الأولى، عمان، الأردن، مؤسسة الوراق، ص 16.
- 2- عطا الله أحمد سويلم الحسبان(2009)، الرقابة الداخلية والتدقيق في بيئة تكنولوجيا المعلومات، ط الأولى، الأردن، دار الراية للنشر والتوزيع، ص58.
- 3- Ahmed Zaghdar, Boualem Salhi(2015), Internal Auditing as a Main Mechanism for Corporate Governance to Enhance the Organization's Performance, Revue Algérienne de la mondialisation et des politiques économiques, N°06, p13.
- 4- سعيد مخلد أحمد النعيمات(2009)، بيان أثر التدقيق الداخلي على مخرجات النظام المحاسبي في قطاع البنوك التجارية الأردنية، المجلة العلمية لكلية التربية، المجلد الأول، العدد8، 220.
- 5- أحمد حلمي جمعة (2009) ، الاتجاهات المعاصرة في التدقيق والتأكد - الداخلي، الحكومي، الخاص، البيئي، المنشآت الصغيرة، ط الأولى، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، ص30.
- 6- براهيمة كنزة(2014)، دور التدقيق الداخلي في تفعيل حوكمة الشركات- دراسة حالة مؤسسة المحركات EMO الخروب ولاية قسنطينة-، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماجستير في علوم التسيير، جامعة قسنطينة2، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص إدارة مالية، ص65.
- 7- محمد لمين علون(2018)، الإجراءات العملية للتدقيق الداخلي في المؤسسة العمومية- دراسة حالة ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية بسكرة -، مجلة الحقيقة، جامعة محمد خيضر بسكرة العدد43، ص557.
- 8- إبراهيم رباح إبراهيم المدهون(2011)، دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة- دراسة تطبيقية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، ص ص 22-23.
- 9- بن رجم محمد خميسي، صلاح سعاد(2014)، واقع تطبيق مبادئ الحوكمة في البنوك الجزائرية - دراسة ميدانية على عينة من البنوك التجارية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد36/37، ص 387.
- 10- جورناتان تشاركهام(2005)، إرشادات لأعضاء مجالس إدارة البنوك، ترجمة مركز المشروعات الدولية الخاصة(CIPE)، المنتدى العالمي لحوكمة الشركات، ص 09. متاح على الموقع: <https://kantakji.com/media/1621/90072.pdf>
- 11- Principles of Corporate Organisation for economic co-operation and development , «Using the OECD Governance a boardroom perspective » 2008, paris , p 15. Sur le site : <https://www.oecd.org/corporate/ca/corporategovernanceprinciples/40823806.pdf>
- 12- بن علي بلعوز، عبد الرزاق حبار(2009)، 20-21 أكتوبر، الحوكمة في المؤسسات المالية والمصرفية: مدخل للوقاية من الأزمات المالية والمصرفية بالإشارة لحالة الجزائر، ورقة عمل قدمت في الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، ص06.

- 13- الطيب لحيلج، ريم عموري، الحوكمة المصرفية في ظل التحولات العالمية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، العدد الثالث، ص213.
- 14- مريم هاني(2016)، نحو تفعيل دور الحوكمة المصرفية في التقليل من الفساد في القطاع المصرفي الجزائري، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، العدد الرابع، ص224.
- 15- Chazi touizi(2006), impact du conseil d'adimstration sur la performance des banques Tunisiennes ,15 03.international de mangement stratégique , Genève .p eme conférence
- 16- حولي محمد(2017)، أكتوبر دور الحوكمة وأهميتها في تفعيل جودة ونزاهة القوائم المالية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، المجلد02، العدد الإقتصادي 32، ص52.
- 17- إيمان بركان(2018)، واقع تطبيق دعائم الحوكمة داخل البنية المصرفية الجزائرية، مجلة دراسات متقدمة في المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي تبسي، العدد02، ص80.
- 18- مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في مجال حوكمة الشركات(2004)، مركز الشروعات الدولية الخاصة، ص01، متاح على الموقع التالي:
https://www.cipearabia.org/files/pdf/Corporate_Governance/OECD_Principles_of_Corporate_Governance_2004.pdf
- 19- بوسالم أبو بكر، صلاح سعاد (2017). التدقيق الداخلي ضمن إطار الحوكمة ودوره في إدارة المخاطر المصرفية، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة المالية، مخبر الصناعات التقليدية لجامعة الجزائر 3، المجلد6، العدد1، 2017، ص199.

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA: (يجب كتابة هذه العبارة في آخر المقال)
دلالة سارة، وآخرون (السنة 2021)، إسهامات وظيفة التدقيق الداخلي في تفعيل مبادئ
الحوكمة المصرفية-دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكالة برج بوعريج-
مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد 04، العدد 02، جامعة الشهيد حمه لخضر
بالوادي، الجزائر، 63-78.